

بيان السيدة إيناس ميلود

مناقشة مفتوحة لمجلس الأمن الدولي حول العنف الجنسي في النزاعات

23 أبريل 2019

السيد الرئيس، أصحاب السعادة، زملاء المجتمع المدني، السيدات والسادة،

صباح الخير.

أنا إيناس ميلود. شعبي هم الأمازيغ أو "البربر" ونحن السكان الأصليون لليبيا. ولدت عام 1990 ونشأت في يفرن، وهي بلدة أمازيغية في جبال نفوسة، على بعد حوالي مائة ميل من طرابلس.

منذ ثورة 2011، كنت أعمل مع نساء وفتيات الشعوب الأصلية المتأثرين بالعنف الجنسي والعنف المتعلق بالنوع الاجتماعي، فضلاً عن مجتمعات النازحين/ات والمهاجرين/ات في ليبيا. اليوم لا أمثل شعبي الأمازيغي فقط بل أمثل كل النساء في ليبيا. أتحدث بصفتي رئيسة الحركة النسائية الأمازيغية، وهي منظمة تقوم بالبحث والضغط بشأن قضايا السكان الأصليين في ليبيا من منظور نسوي متعدد القطاعات. كما أتحدث اليوم بالنيابة عن مجموعة المنظمات غير الحكومية المعنية بالمرأة والسلام والأمن.

في الأسبوع الماضي تم تأجيل مؤتمر السلام الوطني الذي تدعمه الأمم المتحدة والذي كان يهدف إلى وضع ليبيا على طريق الديمقراطية والانتخابات. وكما أشار غسان سلامة، الممثل الخاص للأمم المتحدة في ليبيا: "لا يمكنك أن تطلب من الناس المشاركة في المؤتمر أثناء عمليات إطلاق النار والغارات الجوية".

بعد أسابيع من الهجوم العسكري الذي شنه الجنرال خليفة حفتر على طرابلس ومع تصاعد موت المدنيين/ات ونزوح الآلاف وتعمق الأزمة الإنسانية، أفكر في مجتمعي، ليس فقط التهديدات الجسيمة التي يواجهونها حالياً، ولكن الواقع الذي كان عليهم عيشه طوال عقود في ظل نظام القذافي.

في عام 2011 خرجنا إلى الشوارع للمطالبة بحريتنا وحقنا في الديمقراطية ولوضع حدّ للقمع. بعد ثماني سنوات من الاتفاق السياسي الذي توسطت فيه الأمم المتحدة، لا يزال بلدي غارقاً في الأزمة وتلاشت آمالنا في التغيير. أدى تجدد الصراع في عام 2014 إلى زيادة العنف الجنسي والتهديدات تجاه أمن المرأة، بما في ذلك التعذيب الجنسي على نطاق واسع للنساء والرجال، لا سيما النازحين/ات ومجتمعات السكان الأصليين والأقليات الأخرى والمدافعات عن حقوق الإنسان.

في عام 2018، جمعنا مئات القصص من اللبيين/ات في جميع أنحاء البلاد حول تجاربهم في العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي والتي يؤثر بشكل رئيسي على النساء والفتيات. تحدد غالبية الشهادات التي قدمها كل من الرجال والنساء نمط شائع من العنف البدني والاعتصاب والتحرش الجنسي والاعتداء اللفظي والاختطاف والعنف المنزلي. تسلط هذه القصص الضوء على حقيقتين لا جدال فيه. أولاً: إن الأعراف الصارمة الأبوية والتي ازداد تأثيرها بوجود الجماعات المسلحة وانتشار الأسلحة على نطاق واسع، هي السبب الرئيسي للعنف القائم على النوع الاجتماعي وانعدام الأمن للمرأة. ثانياً: العنف القائم على النوع الاجتماعي موجود بشكل متواصل، من أوقات السلم إلى فترات الصراع ومن الأماكن العامة إلى الحياة الخاصة.

وعلى الرغم من حظر الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة، لا تزال الأسلحة تتدفق إلى البلاد دون مراقبة. فبسبب توفر الأسلحة على نطاق واسع في كل أسرة، غالباً ما يتصاعد العنف إلى نتيجة مميتة.

إن المفاهيم الأبوية حول شرف الأسرة إلى جانب الخوف من الانتقام يضمنان عدم الإبلاغ عن العنف المنزلي و الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي. يتم تهميش نساء الشعوب الأصلية بشكل أكبر بسبب التمييز الراسخ ضد مجتمعاتنا التي كانت موجودة منذ عقود.

إن المئات من نساء الشعوب الأصلية مستهدفات تجاه العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي لمجرد الانتماء إلى مجتمعات مثل التوبو والطوارق والأمازيغ. في عام 2016 تم اغتصاب صديقتي على أيدي مجموعة مسلحة في طريقها من طرابلس إلى جبال نفوسة مع أخيها. أوقف خمسة رجال مسلحين سيارتها وبدأوا في ضرب شقيقها ثم بدأوا في الاعتداء عليها. أخبروها أن النساء الأمازيغيات يستحقن الاعتصاب.

تعرفت على العديد من الأخريات، سواء في حياتي الشخصية أو من خلال عملي، اللواتي كنّ ضحايا للعنف القائم على النوع الاجتماعي وما زالت قصصهم محاطة بالسكوت. إن عدم الإبلاغ المزمن بسبب وصمة العار والخوف من الانتقام وانعدام الثقة في النظام القضائي يُوَجِّع الإفلات من العقاب لمركبيه من جميع أطراف النزاع.

بالنسبة للكثيرين/ات في ليبيا أصبح النزوح الداخلي "سمة دائمة للحياة". 48% من المهاجرين الأجانب في ليبيا البالغ عددهم مليون شخص هم من النساء، وهنّ محرومات من الضروريات الأساسية الإنسانية مثل المأوى الآمن والغذاء والدواء. كما أن النساء النازحات والفتيات والفتيان المعرضين للعنف بشكل خاص - يتعرضن للاختطاف والاعتصاب عدة مرات في كثير من الأحيان على أيدي مرتكبين مختلفين، بما في ذلك من قبل جماعات مسلحة وكذلك جهات فاعلة حكومية.

يتم ارتكاب العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي بطرق تؤثر على كل من النساء والرجال. إن الرجال والفتيان مستهدفون لا سيما في مراكز الاحتجاز والسجون. تتضمن إحدى أساليب التعذيب الشائعة في مراكز الاحتجاز الليبية إجبار الرجال على الوقوف في دائرة لمشاهدة اغتصاب النساء وقتلهن أحياناً. الرجال الذين يتحركون أو يتكلمون يتعرضون للضرب أو القتل. في معظم الحالات لا توجد خدمات لتلبية احتياجات الناجيات، ناهيك عن الناجين من الذكور.

تتمثل إحدى مظاهر العنف التي تستهدف الرجال والفتيان من خلال الافتراضات المترسخة بعمق حول حصانة ومناعة الذكور. لذلك فإن تحدي الأعراف والمواقف الجندرية المؤذية التي تنطبق على كل من الذكور والأنوثة أمر ضروري لمعالجة الأسباب الجذرية للعنف القائم على النوع الاجتماعي والعسكرة.

السيد الرئيس،

غيرت الثورة حياتي كالعديد من الليبيين و الليبيات. خلال الثورة، تعلمت ما معنى أن أكون ناشطة ولماذا هذا الأمر يهم ليس فقط النساء الأخريات أو لشعبي، الأمازيغ الذي حُرِم من الحقوق الاجتماعية والثقافية والسياسية لعدة قرون، ولكن لجميع الليبيين.

يظل عمل المدافعات عن حقوق الإنسان ضرورياً لحماية حقوق الإنسان الأساسية والسلام والأمن في ليبيا، وكذلك لتوفير خدمات منقذة للحياة للناجيات من العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي مثل الغذاء والرعاية الطبية وتقديم المشورة المجاني. ومع ذلك، لا تزال الهجمات ضدهم في تصاعد حيث تم توثيق أكثر من عشر حالات منذ عام 2017. يستخدم العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي بشكل منهجي لتخويف وإسكات الناشطات والشخصيات السياسية النسائية. أدت عمليات الانتقام من نشاطنا وتجريم علنا إلى قيود شديدة على حرية الحركة والتجمع والتعبير. وأدى ذلك إلى توقف العديد من المنظمات النسائية عن العمل بسبب هذه المضايقات والتهديدات.

يعد تمكين المشاركة الكاملة للمرأة في الحياة العامة، كمنظمات أو نساء سياسة أو مواطنات عاديّات، خطوة أساسية نحو تحدي المعتقدات الراسخة حول أدوار الرجال والنساء - وبالتالي فإن المشاركة شرط ضروري للتصدي بشكل كاف للعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي ضد كل المجموعات.

ويشكل مثير للجدل استبعدت عملية السلام التي تقودها UNSMIL إلى حدّ كبير النساء الليبيّات ومجموعات السكان الأصليين. ونتيجة لذلك لا يعكس الاتفاق السياسي الليبي لعام 2015 العديد من القضايا الحاسمة، مثل المساواة بين الجنسين والعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي والتهجير والقيود المفروضة على حرية الحركة لا سيما لدى الشابات، والخوف من الانتقام من العمل المطالب حول حقوق المرأة .

عندما زار الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس ليبيا في وقت سابق من هذا الشهر وعند انعقاد العديد من الاجتماعات خلف أبواب مغلقة ، لم تكن هناك إشارة واضحة على دعوة المجتمع المدني للمشاركة. هذا يعكس نمط أوسع لفك الارتباط بين الليبيين/ات العاديين/ات وعملية السلام التي تقودها الأمم المتحدة. لا يمكنك بناء السلام دون بناء الثقة مع مجتمعاتنا وإجراء مشاورات هادفة مع المجتمع المدني.

سيدي الرئيس، في الأسبوع الماضي، قُتلت عائلة عمي بالكامل عندما دُمر منزلهم خلال القصف الأخير في طرابلس. إنهم مجرد مثال على الخسائر التي خلفها هذا الصراع في أرواح المدنيين. بينما تسقط القنابل على طرابلس وتستمر الاشتباكات في منطقتي الزيزية وزوية ، يتطلع الليبيون/ات العاديين/ات الآن إلى هذا المجلس للتحدث بصوت موحد واتخاذ إجراءات سريعة لتفادي الأزمة الحالية ووضع ليبيا على طريق السلام.

ندعو مجلس الأمن إلى:

- طلب وقف إطلاق النار والتأكد من حماية المدنيين/ات من الهجمات. ونرحب بالجهود التي بذلت مؤخرا لتحقيق هذه الغاية ونحث جميع أعضاء المجلس على ضمان احترام القانون الدولي الإنساني.
- وقف بيع الأسلحة التي تُستخدم لاستمرار العنف، بما في ذلك العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي. يجب على جميع الدول الأعضاء التمسك بالقانون الدولي، بما في ذلك معاهدة تجارة الأسلحة وفرض حظر الأمم المتحدة على جميع مبيعات الأسلحة إلى ليبيا. كذلك التعرف على الأثر الجندي للأسلحة. وهناك حاجة ملحة لإصلاح قطاع الأمن ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.
- التحقيق في جميع مزاعم العنف الجنسي على الفور بشكل كامل ونزيه.
- دعم الناجين، من خلال العمل بالنهج الذي يركز على الناجين/ات وضمان حقوقهم/ن وتلبية احتياجاتهم/ن وبشكل أساسي: الوصول إلى التدخلات المتقدمة للحياة والرعاية الطبية بعد الاغتصاب بما في ذلك خدمات الصحة الجنسية والإنجابية الشاملة ووسائل منع الحمل في حالات الطوارئ وخيار خدمات الإجهاض الآمنة والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية وعلاجه.
- حماية حقوق الإنسان للاجئين/ات والمهاجرين/ات وفقاً للقانون الدولي.
- التنديد العلني بالهجمات والتهديدات ضد المدافعين عن حقوق الإنسان بمن فيهم المدافعات النساء عن حقوق الإنسان، ووضع تدابير حماية محددة بالتشاور معهم/ن من أجل التصدي للعنف الذي يواجهونه بسبب عملهم.
- التأكد من أن أي اتفاقات سلام تراعي الفوارق بين الجنسين وتحمي وتحتزم حقوق الإنسان للنساء والفتيات، لا سيما من حيث صلتها بالدستور والنظام الانتخابي والشرطة والقضاء.

● إشراك النساء والشعوب الأصلية والشباب بشكل هادف وضمان قدرتهم/ن على التأثير بشكل جوهري في جميع مراحل المؤتمر الوطني والانتخابات المقبلة. يجب أن يتم ضمهم إلى صناعة القرار وليس فقط كمراقبين/ات.

في الختام ، عندما نقرب من 20 عامًا تقريبًا منذ اعتماد قرار مجلس الأمن رقم 1325 ، أحتث هذا المجلس على النظر إلى الوضع الحالي في ليبيا باعتباره اختبارًا مهمًا لمصداقيتكم كمجتمع دولي وما الذي يعنيه التقدم المحرز في هذه الأجندة بالنسبة للمرأة والناجين/ات والناشطين/ات ومجتمعاتهم التي تعاني من الصراع.

أمينة مغربي، زميلة ليبية مدافعة عن حقوق الإنسان من بنغازي ، جلست على هذا الكرسي وألقت بيانًا في هذا النقاش المفتوح في فبراير/ شباط 2012. وحقيقة نقلي إليكم اليوم الرسائل ذاتها كما فعلت هي هو تذكير صارخ أن جهود هذا المجلس لإحلال السلام في ليبيا لم تكن كافية.

لم يتم نظام القذافي بقمع شعبي، الأمازيغ ، وثقافتنا وطريقة حياتنا فحسب بل جرم التحدث باللغة الأمازيغية في الأماكن العامة وحرمانها من التدريس في المدارس. نشأت وأنا أتحدث بلغة محظورة وهذا علمني كيفية القتال من أجل حرية التعبير الخاصة بي منذ سن مبكرة للغاية. لذلك ليس إنجازًا صغيرًا أن أخاطبكم اليوم. لا تدعو هذه الجهود تذهب سدى.

شكرًا لكم